السعي لتحديد جنس الجنين

إعداد:

د. محمد بن عبد الرحمن المقرن

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية

كلية العلوم والدراسات الإنسانية

جامعة شقراء

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث:

البحث يتناول حكم السعي لأجل اختيار جنس الجنين، وقد تناول الباحث الموضوع من جانب فقهي وطبي، وتطرق للمعاني اللغوية والاصطلاحية، ودوافع تحديد جنس الجنين، والطرق الطبية المخبرية، والطرق الطبيعية لتحديد جنس الجنين، وبين الحكم الشرعي لكل نوع، ويمكن إجمال البحث فيما يلي: أولا: أن الأولى في نظر الباحث أن يكون تسمية البحث بحكم السعي لتحديد جنس الجنين، لا في النتيجة المترتبة على السعي. ثانيا: أنه لا خلاف في جواز السعي لتحديد جنس الجنين بالطرق الطبيعية القائمة على أساس علمي، مثل اتباع أنظمة غذائية معينة، واستعمال الغسول المهبلي، وتوقيت الجماع. ثالثا: أن الطرق القائمة على ادعاء علم الغيب –مثل التقويم الصيني– ظاهرة البطلان. رابعا: جواز السعي لتحديد جنس الجنين بالطرق الطبية المخبرية بضوابط.

summary:

The research deals with the ruling on seeking to choose the sex of the fetus. The researcher dealt with the subject from a juristic and medical side, and touched on the linguistic and idiomatic meanings and motives for determining the sex of the fetus, laboratory medical methods, natural methods for determining the sex of the fetus, and the legal ruling for each type. The research can be summarized as follows:

First: In the researcher's view, the first is that the designation of the research is a judgment of the pursuit of determining the sex of the fetus and not the result of seeking what has been previously explained.

Second: There is no dispute regarding the permissibility of seeking to determine the sex of the fetus by natural, scientific-based methods, such as following certain diets, using vaginal lotions, and timing intercourse.

Third: The methods based on claiming the science of the unseen, such as the Chinese calendar, are the phenomenon of invalidity.

Fourth: It is permissible to seek to determine the sex of the fetus by laboratory medical methods with restrictions.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن من النعم التي يمتنُّ الله بها على عبادة نعمة الإنجاب، وما يهبه الله لمن يشاء من عباده من الذكور والإناث، كما قال -تعالى: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾﴾[1].

ومع ذلك الفضل من الله، ومع الإيمان الكامل بأن ما يختاره الله للعبد خير مما يختاره لنفسه فإن بعض الناس يحب أن يرزقه الله جنسًا معينًا، إما ذكرًا، وإما أنثى، وربما سعى من أجل تحصيل ذلك، فما الحكم في هذا السعي؟ هذا هو ما يجيب عنه هذا البحث -بإذن الله.

وقد وجدتُ من سبقني في الكتابة عن هذا الموضوع اتخذ عنوان: "تحديد جنس الجنين" ، ولأن التحديد نتيجة وليست سببًا، ولأن تحديد الجنس لا يكون إلا بأمر الله -سبحانه وتعالى، ولأن البحث في حكم السبب الذي ينتج عنه تحديد جنس الجنين بإذن الله، وأمره، ومشيئته -جل وعلا، وليس في النتيجة، ولأنني لم أجد خلال البحث من كلام أهل الطب، وسؤال عدد من الاستشاريين طريقة تكون

(١) الشورى: ٤٩-٥٠.

ناجحة بنسبة ١٠٠% في تحديد جنس الجنين؛ وعليه فلا يمكن الجزم بالتحديد حتى يتم إسناد الحكم إليه، وإنما يستند الحكم على الجهد والسعي المبذول لأجل تحديد جنس الجنين، فقد جعلته بعنوان: "السعي في تحديد جنس الجنين"؛ تأدبًا واحترازًا من الجزم.

ويتكون البحث من تمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة على النحو التالي:

التمهيد: يتضمن التعريف بأهم مصطلحات البحث، وأسباب السعي في تحديد جنس الجنين.

المبحث الأول: تحديد جنس الجنين في السنة النبوية.

المبحث الثاني: طرق تحديد جنس الجنين.

المبحث الثالث: حكم السعي لأجل تحديد جنس الجنين.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حكم السعي لتحديد جنس الجنين بالدعاء.

المطلب الثاني: حكم السعي لتحديد جنس الجنين بالطرق الطبيعية، المستندة على حقائق علمية.

المطلب الثالث: حكم السعي لتحديد جنس الجنين بالطرق الطبية والمخبرية.

الخاتمة: تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

أسأل الله أن ينفع بهذا البحث، ويجعله من الباقيات الصالحات، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم.

تمهيد
تعريف بمصطلحات البحث
وبيان أسباب السعي في تحديد جنس الجنين

١/ التعريف بمصطلحات البحث:

أولًا: المعنى اللغوي:

معنى تحديد في اللغة:

مأخوذ من الثلاثي حَدَدَ، والحدُّ الحاجز بين شيئين، وحد الشيء منتهاه، والتحديد: التمييز، والمنع.

جاء في مختار الصحاح: الحد الحاجز بين الشيئين، وحد الشيء: منتهاه، وقد حد الدار من باب رد، وحددها أيضًا تحديدًا(١).

وجاء في القاموس المحيط: الحد: الحاجز بين شيئين، ومنتهى الشيء، والدفع، والمنع... وتمييز الشيء عن الشيء(٢).

فالتحديد بمعنى التمييز، تمييز الشيء عن الشيء.

معنى الجنس في اللغة:

مأخوذ من الثلاثي ج ن س، والجنس: الضرب من كل شيء، جنس من الناس، وجنس من الطير، والجمع أجناس.

جاء في لسان العرب: فالناس جنس، والإبل جنس، والبقر جنس، والشاة جنس(٣).

وجاء في القاموس المحيط: جنس أعم من النوع، وهو كل ضرب من الشيء، فالإبل جنس من البهائم(٤).

---

(١) مختار الصحاح، مادة حدد.

(٢) القاموس المحيط، مادة حدد.

(٣) لسان العرب، مادة جَنَسَ.

(٤) القاموس المحيط: مادة ج ن س.

فالجنس أحد شطري الأحياء مميزًا بالذكورة أو الأنوثة، فالذكر جنس، والأنثى جنس.

معنى جنين في اللغة:

مأخوذ من الثلاثي ج ن ن، يقال جنَّ الشيء يجنّه جنًّا: ستره، والجنين بالفتح: هو القبر؛ لستره الميت، والجنين: الولد ما دام في الرحم(١).

جاء في مختار الصحاح: وأجنّه الشيء في صدره: أكنّه، وأجنّت المرأة ولدًا، والجنين: الولد ما دام في البطن وجمعه أجنّة(٢).

فالجنين هو الولد المستتر في بطن أمه.

ثانيًا/ معنى مصطلح تحديد جنس الجنين: يقصد بمصطلح تحديد جنس الجنين تلك الأعمال والإجراءات التي يقوم بها الإنسان، ويهدف من خلالها لاختيار ذكورة الجنين أو أنوثته(٣).

وهذه العملية ليست حادثة، بل هي قديمة، وسعى لها الناس منذ سالف الزمن، ففي سنة خمسمائة قبل الميلاد توصلت مدارس الطب الهندسية إلى أنه يمكن التأثير على جنس الجنين في بعض الحالات بفعل الطعام أو العقاقير، كما ذكر بعض المؤرخين(٤).

وذكر بعضهم أن علماء الطبيعة كأرسطو قد تناولوا قضية تحديد الجنس خلال القرن الثاني للميلاد، وأن جنس الجنين تعيّنه حرارة الرحم، أو تغلُّب أحد عنصري التكاثر على العنصر الآخر(٥).

---

(١) القاموس المحيط: مادة ج ن ن.

(٢) مختار الصحاح: مادة ج ن ن.

(٣) انظر: رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د. خالد المصلح، ص٦.

(٤) قصة الحضارة، لول وايريل ديورانت، ٤٤٧/٢.

(٥) المصدر السابق.

وفي هذا البحث سنتناول الطرق التي من خلالها يمكن تحديد جنس الجنين، وحكم كل طريقة.

٢/ أسباب السعي في تحديد جنس الجنين:

قد يلجأ الوالدان إلى تحديد نوع الجنين ومعرفته لأسبابٍ عديدةٍ، وتتلخص الدوافع في ثلاثة أهداف رئيسيّة، نذكرها فيما يأتي:

١. تحقيق التوازن الأسريّ، حيث يقوم الأزواج باختيار إنجاب طفلٍ بجنس معيّنٍ بسبب وجود طفلٍ واحدٍ أو أكثر من الجنس الآخر لديهم.
٢. تفضيل نوعٍ جنسٍ معيّنٍ على الآخر، ويحدث ذلك نتيجةً لتحيّز بعض المفاهيم الثقافيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، غالبًا ما يكون هذا التحيّز لصالح الذكور، كما وقد يحدث ذلك نتيجةً لبعض القوانين والتشريعات كتلك التي تقتضي إنجاب طفلٍ واحدٍ فقط، كما هو الحال في الصين.
٣. بعض الأسباب الطبيّة؛ كتفادي ولادة طفلٍ مُصاب أو لديه احتماليّة الإصابة بمشكلةٍ صحيّةٍ مرتبطة بالكروموسوم، (1X) وهو أحد الكروموسومات الجنسيّة، حيث يوجد في خلايا الأنثى كرموسومان منه، أمّا عند الذكور فيوجد كروموسومٌ واحدٌ منه، وكرمومسومٌ واحدٌ من نوع(2Y)[١].

(١) نقلا عن موقع منظمة الصحة العالمية على الشبكة العنكبوتية، تاريخ الزيارة ٦/١/ ١٤٤٢هـ.

المبحث الأول
تحديد جنس الجنين في الشريعة

إن الباحث في الشريعة الإسلامية يجد عددًا من الأدلة في مسألة السعي للحصول على جنس معين، سواء كان ذكرًا أو أنثى، وذلك بالدعاء وطلب ذلك من الله، كما في قول الله –تعالى: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ﴾(١)، وقول الله –تعالى: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾(٢)، وسيأتي بيان ذلك في مبحث قادم –بإذن الله.

غير أن أبرز ما يستدل به في هذه المسألة هو حديث ثوبان مولى رسول الله –صلى الله عليه وسلم، حيث قال: كنت قائمًا عند رسول الله –صلى الله عليه وسلم، فجاء حبر من أحبار اليهود، فقال: السلام عليكم يا محمد، فدفعه دفعة كاد يُصرع منها، فقال: لم تدفعني؟ فقلت: ألا تقول يا رسول الله، فقال اليهودي: إنما ندعوه باسمه الذي سماه به أهله، فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: **إن اسمي محمد الذي سماني به أهلي**، فقال اليهودي: جئت أسألك، فقال له رسول الله –صلى الله عليه وسلم: أينفعك شيء إن حدثتك؟ قال: أسمع بأذني، فنكت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بعود معه، فقال: سل. فقال اليهودي: أين يكون الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات؟ فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: هم في الظلمة دون الجسر. قال: فمن أول الناس إجازة؟ قال: فقراء المهاجرين. قال اليهودي: فما تحفتهم حين يدخلون الجنة؟ قال: زيادة كبد النون. قال: فما غذاؤهم على إثرها؟ قال: يُنحر لهم ثور الجنة الذي كان يأكل من أطرافها. قال: فما شرابهم عليه؟ قال من عين فيها تسمى سلسبيلا قال: صدقت. قال: وجئت أسألك عن شيء لا يعلمه أحد من أهل الأرض إلا نبي، أو رجل، أو رجلان. قال: ينفعك إن حدثتك؟ قال: أسمع بأذني. قال: جئت أسألك عن الولد؟ قال: **ماءُ الرجل أبيض، وماء المرأة أصفر، فإذا اجتمعا فعلا مني الرجل مني المرأة، أذكرا بإذن الله، وإذا**

---

(١) سورة الصافات، الآية ١١٠.

(٢) سورة الأنبياء، الآية ٨٩.

عَلا مني المرأة مني الرجل آنثا بإذن الله. قال اليهود: لقد صدقت، وإنك لنبي. ثم انصرف، فذهب(١).

قال ابن حجر –رحمه الله: "وأما حديث ثوبان فيبقى العلو فيه على ظاهره، فيكون السبق علامة التذكير والتأنيث، والعلو علامة الشبه، فيرتفع الإشكال، وكأن المراد بالعلو الذي يكون سبب الشبه بحسب الكثرة، بحيث يصير الآخر مغمورًا فيه، فبذلك يحصل الشبه، وينقسم ذلك ستة أقسام:

الأول: أن يسبق ماء الرجل، ويكون أكثر فيحصل له الذكورة والشبه. **والثاني:** عكسه. **والثالث:** أن يسبق ماء الرجل، ويكون ماء المرأة أكثر، فتحصل الذكورة، والشبه للمرأة. **والرابع:** عكسه. **والخامس:** أن يسبق ماء الرجل، ويستويان، فيذكر، ولا يختص بشبه. **والسادس:** عكسه"(٢).

فيمكن القول: إن السنة النبوية جاءت بتفسير لما يقدره الله –سبحانه– من حصول الذكورة والأنوثة في الحمل، وهي أسباب تكون بأمر الله، ومشيئته، وتقديره – سبحانه.

---

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب بيان صفة مني الرجل والمرأة وأن الولد مخلوق من مائهما، حديث رقم ٥٠٧.

(٢) فتح الباري لابن حجر، ٢٧٣/٧.

المبحث الثاني
طرق تحديد جنس الجنين

هناك طرق عديدة لتحديد جنس الجنين، ويمكن أن تعود هذه الطرق إلى قسمين: طرق طبيعية، وطرق مخبرية، وتفصيلها كما يلي:.

القسم الأول/ الطرق الطبيعية:

ويقصد بها الطرق التي لا يتدخل فيها الطب، بل يعتمد على الطرق العامة الطبيعية، كالأنظمة الغذائية، وغيرها، ومن أهمها ما يلي:

١. **الدعاء**، بأن يسأل الله أن يرزقه بما يتمنى، إما ذكرًا، وإما أنثى(١).

٢. **اتباع أنظمة غذائية معينة.**

فقد ذكر بعض الأطباء أن المرأة إذا تناولت أغذية تحتوي على تركيز عال من أملاح البوتاسيوم والصوديوم، وصاحبه امتناع أو تقليل من الغذاء المحتوي على المغنسيوم والكالسيوم فإن ذلك يساعد على جذب الحيوان المنوي الذكري، وتناولها للغذاء المحتوي على تركيز عالٍ من المغنيسيوم والكالسيوم والصوديوم فإنه يساعد على جذب الحيوان الأنثوي، واتباعها لحمية غذائية معينة لمدة معينة قبل الحمل ربما يؤثر على حامضية المهبل، وربما أحدث بعض التغيرات على مواضع الاستقبال في الغشاء الخلوي للبييضة بوجه خاص بحيث لا تقبل إلا نوعًا واحدًا من الحيوانات المنوية(٢).

٣. **استعمال الغسول المهبلي الكيمائي المناسب:**

تتلخص هذه الطريقة بأن الوسط الحامضي مناسب بملاءمة أكبر للحيوان الأنثوي، والوسط القاعدي ملاءم للحيوان المنوي الذكري؛ لذا يعمد بعض النساء

---

(١) انظر: تحديد جنس الجنين، د. نجم عبدالواحد، ٥٠٢/٣، أبحاث لمجمع الفقهي، الدورة ١٨.

(٢) انظر: هل تستطيع اختيار جنس مولودك، د. خالد بكر كمال ص٤٤، اختيار جنس الجنين، دراسة فقهية طبية، د. عبدالرشيد قاسم ص٢٢، ٢٣.

للدش المهبلي الحامضي أو القاعدي لتهيئة الرحم بالوسط الكيميائي المناسب للجنس الذي ترغبه[١].

٤. توقيت الجماع وتحري وقت الإباضة:

تعتمد هذه الطريقة على معرفة خصائص الحيوانات المنوية الذكرية عن الأنثوية، فقد ذكرت الأبحاث أن الحيوان المنوي الذكر أخف وزنًا، وأسرع، حركة وأقل بقاء، فإنه يعيش مدة قصيرة، بخلاف الحيوان المنوي الأنثوي فإنه أثقل وزنًا، وأبطأ حركة، وأطول بقاء، فإنه يعيش مدة أطول، فمثلًا إذا حصل جماع بعد نزول البويضة مباشرة، أو قبله بساعات، فإن الجنين يكون ذكرًا بإذن الله؛ لأن الحيوانات المنوية سريعة وقادرة على اقتحام عنق الرحم.

وأما إذا حصل الجماع قبل وقت نزول البييضة بيومين أو ثلاثة فإن الجنين يكون أنثى بإذن الله وتقديره، لأن أكثر الحيوانات المنوية الذكرية تموت سريعًا، وتكون الأنثوية باقية لأنها تعيش فترة أطول، فتتلقح مع البييضة؛ فيكون الجنس أنثى بإذن الله[٢].

وهذه الطريقة لها نسبة نجاح عالية – بإذن الله – حسب إفادة الأطباء المختصين.

---

(١) انظر: كيف تختار جنس مولودك، للدكتور لاندروم والدكتور دافيد ض٧٤-٧٥، اختيار جنس الجنين، د. محمد البار/٤٧٦٠٧٥.

(٢) انظر: كيف تختار جنس مولودك للدكتور لاندروم والدكتور دافيد ٢٢٤/٢٢٢، الوراثة والإنسان د. محمد الربيعي ص١٦٥، تحديد جنس الجنين، د. عبدالرشيد قاسم، ص١٦-١٩، تحديد جنس الجنين د. نجم عبدالواحد ٥٠٤/٣ "أبحاث المجمع الفقهي الدورة ١٨".

٥. الجدول الصيني:

الجدول الصيني محاولة إيجاد علاقة فلكية بين جنس الجنين، وعمر أمه، وعمر الجنين، وشهر التلقيح وفق طرق معقدة مبنية على فرضيات فلكية لا تعتمد على أسس علمية(١).

٦. الطريقة الحسابية:

تعتمد هذه الطريقة على جمع عدد ٦ أحرف اسم المرأة، مع عدد أحرف اسم والدتها، مع أيام الشهر الذي يتم به الحمل، مع عدد أيام الشهر الذي ستلد به المرأة، فإذا وُجد عندنا رقم مفرد يكون المولود ذكرًا، وإذا حصل وصار رقمًا مزدوجًا يكون المولود أنثى(٢).

وهاتان الطريقتان السابقتان وهي الجدول الصيني والطريقة الحسابية لا تستند على أساس علمي، بل هي من الأباطيل المحرمة، وقد جاء في فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية بخصوص الجدول الصيني ما نصه: "وأما تحديد نوعه بموجب الجدول المشار إليه فهو كذب وباطل؛ لأنه من ادعاء علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، ويجب إتلاف هذا الجدول، وعدم تداوله بين الناس"(٣).

ولأن تلك الطرق ظاهرة البطلان فلن يتم التفصيل فيها في المبحث الثالث الخاص بحكم تحديد جنس الجنين.

---

(١) انظر: هل تستطيع اختيار جنس مولودك للدكتور خالد بكر ص١٦-٢٢، رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د. خالد المصلح، ص٢٤.

(٢) انظر: كيف تختار جنس مولودك القادم د. محمد الحناوي، مقال منشور على الشبكة العنكبوتية www.scribd.com تاريخ الزيارة ١٤٢٢/١/٢٢هـ، رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د. خالد المصلح، ص٢٤,٢٥.

(٣) الفتوى ذات الرقم ٢١٨٢٠، في تاريخ ١٤٢٢/١/٢٢هـ.

القسم الثاني: الطرق الطبية والمخبرية:

والمقصود بهذا القسم تلك الطرق المعتمدة على الأطباء، والتدخل الطبي، واستخدام طرق التلقيح الصناعية.

ويمكن إجمال هذه الطرق الطبية والمخبرية في طريقتين:

الأولى: أن تؤخذ نطفة من زوج، وبييضة من زوجته، ويتم التلقيح خارجيًا، ثم تزرع اللقيحة في رحم الزوجة، وهو ما يعرف بـ(أطفال الأنابيب)، ويتم خلال هذه العملية فحص اللقيحة، ومعرفة جنينها المطلوب، ثم تغرس في الرحم[١].

الثانية: أن يتم عزل الحيوانات المنوية المذكرة عن المؤنثة، ومن ثم يتم التلقيح بالنوع المطلوب، ويكون التلقيح داخليًا، بحيث تحقن الحيوانات المنوية مباشرة في الرحم، فيكون التلقيح في مكانه الطبيعي[٢].

وقد سألت عددًا من الأطباء الاستشاريين المختصين في النساء والولادة عن نسبة نجاح هذه الطرق من واقع تجربتهم، فأفادوا أنها نسب مرتفعة بإذن الله، وكل شيء بأمر الله ومشيئته، خاصة الطريقة الأولى فإن نسبة نجاحها عالية، ولن يكون إلا ما يقدّره الله –سبحانه.

---

(١) انظر: تحديد جنس الجنين، د. باسلامة، أبحاث مجمع الفقه الإسلامي ٤٩٥/٣، اختيار جنس الجنين، د. البار ٤٧٧/٣.

(٢) انظر: رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د. خالد المصلح ،ص٢٧، تحديد جنس الجنين د. باسلامة أبحاث المجمع الفقهي الإسلامي، ٤٩٥/٣.

المبحث الثالث
حكم تحديد جنس الجنين

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول
حكم السعي لتحديد جنس الجنين بالدعاء

الدعاء في الحقيقة هو سؤال الله بتحقيق أمر مباح، ولا يشك أحد في جواز هذه الطريقة، وهذا أمر معلوم مسلّم به، وقد ترددت في جعله ضمن أقسام البحث، لكن عزمت على وضعه للفت الأنظار إلى أهمية الالتجاء إلى الله في كل أمر، ومن ذلك هذا الطلب الذي وُجِد له أصل في الشريعة ودليل قائم.

حيث يدل عليه قول الله –تعالى– في دعاء إبراهيم وندائه لربه –سبحانه: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ ۝١٠٠ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ۝١٠١﴾[1].

فإبراهيم –عليه السلام– دعا ربه بتحقيق أمر مباح، جبلت على حبه البشر، وهو أن يهبه الله ابنًا يكون من الصالحين، ولو كان هذا الطلب محرمًا لما سأله إبراهيم، فيكون دعاء العبد بأن يرزقه الله ما يتمناه من الذرية ذكرًا أو أنثى أمرًا مباحًا.

ويدل عليه نداء زكريا –عليه السلام– في قول الله –تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ ۖ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۖ إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ۝٣٨﴾[2]، وقوله –تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ۖ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ۝٦ يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَىٰ لَمْ نَجْعَل لَّهُ مِن قَبْلُ سَمِيًّا ۝٧﴾[3]، وقوله –تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ

---

(١) سورة الصافات ، آية ١٠٠.

(٢) سورة آل عمران ، آية ٣٨.

(٣) سورة مريم، آية ٥.

نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِى فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٨٩﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ﴾(١).

فزكريا –عليه السلام– دعا ربه، وسأله أن يهب له مولودًا زكيًا يرث النبوة والعلم، وشرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يوجد ما يخالفه، وحيث لم يوجد في شرعنا ما يخالفه، بل جاء ما يؤيده؛ دل ذلك على جواز الدعاء بأن يدعو العبد بأن يهبه ما يتمنى، ذكرًا أو أنثى.

المطلب الثاني

حكم السعي لتحديد جنس الجنين بالطرق الطبيعية المستندة على حقائق علمية

وذلك مثل النظام الغذائي والغسول الكيميائي، أو تحري وقت الإباضة عند توقيت الجماع، فهذا حكمه في الجملة الإباحة، وبهذا صدر قرار المجمع الفقهي الإسلامي، وبه فتوى دار الإفتاء المصرية، ولم أقف على من خالف في ذلك من العلماء المعاصرين.

جاء في قرار المجمع الفقهي الإسلامي بشأن موضوع اختيار جنس الجنين: "يجوز اختيار جنس الجنين بالطرق الطبيعية، كالانتظام الغذائي، والغسول الكيميائي، وتوقيت الجماع بتحري وقت الإباضة؛ لكونها أسبابًا مباحة، لا محذور فيها"(٢).

وذكر بعض الباحثين أن الإباحة مشروطة بألا يؤدي استخدام هذه الطرق بإلحاق ضرر بالمرأة، وألا تؤدي إلى الاعتماد على هذه الأسباب، واعتقاد أنها

---

(١) سورة الأنبياء، آية ٨٩.

(٢) القرار ٦ دورة المجمع التاسعة عشرة بتاريخ ١٤٢٨/١٠/٢٧هـ، انظر: الموقع الرسمي للمجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي على الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، تاريخ الزيارة ١٤٤١/١٢/١هـ.

موجبة للنتائج ونسيان الخالق، بل لابد من الإيمان التام بأن الحصول على جنس معين إنما هو من عند الله الخالق –سبحانه[١].

و**الأدلة على إباحة هذه الطرق فيما يلي:**

١- قول الله –تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ۖ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ۝٦﴾ [٢].

وجه الدلالة: أن النبي زكريا –عليه السلام– دعا ربه أن يرزقه بذكر يرث العلم والنبوة؛ فدل ذلك على أن سؤال الله –سبحانه– أن يرزقه بجنس معين جائز، والدعاء أحد الأسباب؛ فتقاس عليه الطرق الطبيعية الأخرى[٣].

٢- أن الطرق الطبيعية لتحديد جنس الجنين لا محذور فيها، وليس هناك ضرر في استخدامها؛ فتبقى على أصل الإباحة[٤].

٣- القياس على العزل، فإن العزل سعي لمنع الحمل، وتحديد جنس الجنين بالطرق الطبيعية سعي لمنع نوع من الحمل، وإذا كان الأول مباحًا فيكون الثاني كذلك، بجامع بذل السبب الطبيعي، وعدم تدخل الطب في كلٍّ، فهو عمل بالسبب، وتوكل على المسبب –سبحانه[٥].

---

(١) انظر: حكم اختيار جنس الجنين في الشريعة الإسلامية د. ناصر الميمان أبحاث مجمع الفقه الإسلامي ٤٥٨/٣، تحديد جنس الجنين، د. عبدالعزيز أبو البصل، أبحاث مجمع الفقه الإسلامي ٣٧٧/٢-٣٧٨.

(٢) سورة مريم ، آية ٥.

(٣) ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام، نقلا عن د. محمد الأشقر ص١١٤.

(٤) قرار المجمع الفقهي في حكم اختيار جنس الجنين (القرار السادس في الدورة التاسعة عشرة)، موقع رابطة العالم الإسلامي تاريخ زيارة الموقع ١٤٤١/١٢/١هـ، رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د. خالد المصلح، ص٢٣.

(٥) تحديد جنس الجنين، د. هيلة بنت عبدالرحمن اليابس، مجلة شبكة الألوكة، ص١٧٤٥، ٢٨.

المطلب الثالث
حكم السعي لتحديد جنس الجنين بالطرق الطبية والمخبرية

ذهب عامة الفقهاء المعاصرين فيما وقفت عليه أن تحديد جنس الجنين بالطرق المخبرية على مستوى الأمة لا يجوز[١].

وذلك لأن تحديد الجنس على مستوى الأمة عبث بنظام الخلق، ويؤدي إلى اختلال التوازن بين أعداد الذكور والإناث، وينشأ عن ذلك مشكلات اجتماعية، وأخلاقية، واقتصادية، وغيرها؛ مما يؤدي بالأمة للفساد، فيجب منعه؛ درءًا لما يترتب عليه من المفاسد[٢].

ولأن ذلك فيه تفضيل جنس على آخر، فهو مشابه لفعل الجاهليين، وصورة مطورة للوأد الجاهلي المحرم في الشريعة؛ فيأخذ حكمه[٣].

واختلف الفقهاء المعاصرون فيما إذا كان تحديد جنس الجنين بالطرق المخبرية على مستوى الأفراد على قولين:

القول الأول/ تحريم السعي لأجل تحديد جنس الجنين بالطرق المخبرية الطبية.

وبذلك قال بعض الباحثين المعاصرين، مثل الدكتور/ محمد النشتة[٤]، وهو ما تتضمنه فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية[٥].

القول الثاني/ جواز السعي لأجل تحديد جنس الجنين.

وبه أخذ بعض الفقهاء المعاصرين، مثل الشيخ/ عبد الله البسام، ومصطفى الزرقا[١]، وبعضهم قيَّد الجواز بالضرورة العلاجية في الأمراض الوراثية التي

---

(١) انظر: توصية المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ضمن توصيات ندوة الإنجاب، ٣٤٩، تحديد جنس الجنين، د. ناصر الميمان ٤٦٥/٣ مجلة المجتمع الفقهي الدورة ١٨، قضايا طبية معاصرة د. محمد شبير ٢٩٩/٢، تحديد جنس الجنين د. هيلة اليابس١٧٥٠.

(٢) انظر: المسائل الطبية المستجدة د.محمد عبدالجواد النتشة ٢٣٤.٢٣٣/١.

(٣) انظر: الخطأ العقدي في مجال استخدام الهندسة الوراثية، د. عبدالله النجار ١٠٦١/٢.

(٤) انظر: المسائل الطبية المستجدة ٢٣٤/١.

(٥) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية، الفتوى رقم ١٥٥٢.

تصيب الذكور دون الإناث، أو بالعكس، وفقًا للضوابط الشرعية، وبذلك صدر قرار المجمع الفقهي الإسلامي(٢).

أدلة الأقوال:

أولا: أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول القائلين بالتحريم بعدة أدلة، أهمها:

١. قول الله –تعالى: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾﴾(٣).

٢. قول الله –تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦﴾﴾(٤).

٣. قول الله –تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۖ وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴿٨﴾﴾(٥).

---

(١) انظر المسائل الطبية المستجدة د. النتشة ٢٢٨/١.

(٢) جاء في القرار السادس في الدورة ١٩ بتاريخ ١٤٢٨/١٠/٢٢هـ ما نصه: "لا يجوز أي تدخل طبي لاختيار جنس الجنين إلا في حال الضرورة العلاجية من الأمراض الوراثية التي تصيب الذكور دون الإناث، أو بالعكس، فيجوز حينئذٍ التدخل بالضوابط الشرعية المقررة، على أي يكون ذلك القرار من لجنة طبية مختصة لا يقل عدد أعضائها عن ٣ من الأطباء العدول، تقدم تقريرًا طبيًا بالإجماع يؤكد أن حالة المريض تستدعي أن يكون هناك تدخل طبي؛ حتى لا يصاب الجنين بالمرض الوراثي، ومن ثم يعرض هذا التقرير على جهة الإفتاء المختصة لإصدار ما تراه في ذلك".

(٣) سورة الشورى، آية ٤٩.

(٤) سورة آل عمران، آية ٦.

(٥) سورة الرعد، آية ٨.

٤. قول الله –تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ ﴾(١).

وجه الدلالة من هذه الأدلة: أن الآيات ظاهرة في اختصاص الله –سبحانه– بمعرفة مافي الأرحام، وأنه يهب لمن يشاء إناثًا، ولمن يشاء الذكور، أو يزوجهم ذكرانًا وإناثًا، والسعي لأجل تحديد الجنين يتضمن منازعة لله –سبحانه وتعالى– في خلقه ومشيئته (٢).

ونوقش بما يلي:

١– أن الأخذ بالأسباب التي جعلها الله –سبحانه– وسيلة لإدراك مسبباتها لا يتضمن منازعة لله في خلقه، وتصويره، ومشيئته، بل كل ما يكون من العبد لا يخرج عن تقدير الله ومشيئته، كما قال –سبحانه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩ ﴾(٣)، والإيمان بذلك لا يلغي مشيئة العبد وعمله، حيث دل الكتاب والسنة والإجماع على إثبات مشيئة العباد وفعلهم، وبهذا تبين أن العمل لأجل تحديد جنس الجنين لا يتضمن منازعة لله في خلقه وتدبيره، ويوضح ذلك أن الأسباب لا تستغل بالتأثير، بل هي مفتقرة لأمر الله – سبحانه، ولو شاء لسلبها قواها؛ فلم تؤثر شيئًا(٤).

٢– أن العمل على تحديد جنس الجنين لا يعدو كونه أخذًا بالأسباب لأجل إدراك غاية قد تحصل وقد لا تحصل، كسائر أسباب المطالب، فالوطء الذي هو سبب الحمل عمل يقوم به الزوجان لتحصيل الولد قد ينتج عنه الولد، وقد لا ينتج، فليس في ذلك ما ينفي اختصاص الله بعلم ما في الأرحام، ثم إن

---

(١) سورة لقمان، آية ٣٤.

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة بالمملكة العربية السعودية، الفتوى رقم ١٥٥٢.

(٣) سورة التكوير، آية ٢٩.

(٤) انظر: رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د.خالد المصلح، ص١٢,١٣.

حصول النتيجة المطلوبة بتحديد جنس الجنين لا ينافي ما ذكره الله من اختصاص علمه بما في الأرحام، فالذي اختص به الله هو العلم السابق للوجود، وكذلك العلم التام بما في الأرحام من كل وجه، وكذا العلم بما يكون من حالهم، وعملهم، ومآلهم، فعلم جنس الجنين لا ينافي ذلك، ولا يعارضه؛ لأن الله –سبحانه– يظهر عليه بعض خلقه، إما بالإعلام، وإما بالتجربة والخبرة(١).

٥. قول الله –تعالى: ﴿وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلۡقَ ٱللَّهِۚ﴾(٢).

وجه الدلالة: أن العلم على تحديد جنس الجنين ضرب من ضروب تغيير خلق الله –جل وعلا؛ فيكون محرمًا(٣).

ونوقش بعدم التسليم بذلك؛ لأن السعي لأجل تحديد جنس الجنين لا يدخل في تغيير خلق الله –سبحانه، وبيان ذلك بأن جميع إجراءات عملية تحديد جنس الجنين في جميع صورها تكون قبل تكوّن الجنين وتخلّقه، فلا تغيير فيها(٤).

٦. أن السعي لأجل تحديد جنس الجنين بالطرق الطبية يستلزم منه كشف المرأة لعورتها المغلظة عند استخراج البويضات منها، وعند إرجاعها للرحم بعد تلقيحها بماء الزوج، وكشف العورة المغلظة إنما يباح للضرورة، وليست هذه من الضرورات(٥).

---

(١) انظر: رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د.خالد المصلح، ص١٢,١٣.

(٢) سورة النساء، آية ١١٩.

(٣) انظر: المسائل الطبية المستجدة، للدكتور. محمد النتشة، ٢٣٢/١.

(٤) انظر: رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، د.خالد المصلح، ص١٥.

(٥) انظر: اختيار جنس الجنين د. البار ٤٧٨/٣، أبحاث المجمع الفقهي، الدورة١٨، المسائل الطبية المستجدة، د. النتشة، ٢٣٤/١.

ونوقش بأن كشف العورة لأجل وقاية الذرية من الأمراض الوراثية داخل ضمن التداوي المباح[١]، وقد يندرج في الحاجة التي لا خلاف بين أهل العلم في أنه يجوز معها كشف العورة بقدرها[٢].

٧. أن السعي لأجل تحديد جنس الجنين بالطرق الطبية المخبرية قد يكون ذريعة لاختلاط الأنساب، وذلك باختلاط النطف بعد أخذ الحيوانات المنوية والبييضات من الزوجين بغيرها في المختبر، إما خطأ، وإما عمدًا، ولا يخفى ما لحفظ الأنساب من أهمية في الشريعة الإسلامية؛ فيجب الحفاظ على هذه النطف، وسد الذرائع المخلة بذلك[٣].

ونوقش بأن هذا الخطأ المحتمل يمكن تجنبه باتخاذ الاحتياطات الضرورية التي تمنع اختلاط النطف، وتشديد الرقابة على المراكز الطبية التي تقوم بهذه العمليات، والحرص على أن تكون بيد الأمناء الثقات[٤].

٨. أن القول بجواز العمل على تحديد جنس الجنين يُفضي إلى تفضيل جنس على جنس، وهو في معنى ما كان عليه أهل الجاهلية من تفضيل الذكور على الإناث، الذي قادهم إلى الوأد في الجاهلية[٥].

ونوقش بأن طلب جنس معين في الولد لا محظور فيه شرعًا، كما سأله عدد من الأنبياء، كإبراهيم، وزكريا –عليهما السلام، وأما الوأد فلا خلاف في

---

(١) انظر: تحديد جنس الجنين، د. هيلة اليابس، مجلة الألوكة، ١٧٦٢.

(٢) فتح الباري، لابن رجب، ٨٥/٣.

(٣) انظر: المسائل الطبية المستجدة، د.النتشة، ٢٣٤/١.

(٤) انظر: حكم اختيار جنس الجنين في الشريعة الإسلامية، د. ناصر الميمان، ٤٦٤/٣، أبحاث المجمع الفقهي، الدورة ١٨.

(٥) انظر: المسائل الطبية المستجدة، د. النتشة، ٢٣٤/١.

تحريمه، وهو البنت موجودة، وأما التدخل لتحديد جنس الجنين فيكون قبل العلوق في الرحم(١).

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول: قول الله -تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ۖ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ۝٦﴾(٢).

وجه الدلالة: أن نبي الله زكريا -عليه السلام- دعا ربه أن يهبه الذكر، ومن شروط الدعاء أن لا يسأل أمرًا محرمًا، وما جاز طلبه جاز فعله بالوسائل المشروعة كهذه الطرق في تحديد جنس الجنين(٣).

ونوقش بأن نبي الله زكريا -عليه السلام- طلب جنسًا معينًا بوسيلة مشروعة، وهي الدعاء، ولم يخالف الطريق الطبيعي للإنجاب، وهو الجماع، بخلاف الطرق المخبرية، فهي ليست من الوسائل المشروعة لما تتضمنه من محاذير شرعية، وتخالف الطريقة الطبيعية لطلب الولد(٤).

الدليل الثاني: قول الله -تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾(٥).

وجه الدلالة: أن حرمان بعض الأسر من جنس معين حرج وضيق، والحرج مرفوع شرعًا(٦).

---

(١) انظر: قضايا طبية معاصرة، من كلام د. عمر الأشقر ، ٣٠٠/٢.

(٢) سورة مريم، الآيتان ٥-٦.

(٣) ينظر: موقف الإسلام من الأمراض الوراثية، د. محمد شبير ٣٣٩/١، تحديد جنس الجنين،د.هيلة اليابس،١٧٦٥.

(٤) انظر: أحكام الهندسة الوراثية، د. الشويرخ ص٢١٧-٢١٨.

(٥) سورة الحج ، آية ٧٨.

(٦) انظر: اختيار جنس الجنين، دراسة فقهية طبية، د. عبد الرشيد قاسم ص٨٠-٨١.

الدليل الثالث: حديث ثوبان –رضي الله عنه– في قصة اليهودي الذي جاء إلى النبي –صلى الله عليه وسلم، فقال: جئت أسألك عن الولد، فقال النبي –صلى الله عليه وسلم: "**ماء الرجل أبيض، وماء المرأة أصفر، فإذا اجتمعا فعلا مني الرجل مني المرأة أذكرا بإذن الله، وإذا علا مني المرأة مني الرجل أنثا بإذن الله**"(١).

وحديث أم سليم –رضي الله عنها– أنها سألت نبي الله –صلى الله عليه وسلم– عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: "**إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل**"، فقالت أم سليم: واستحييت من ذلك، قالت: وهل يكون هذا؟ فقال نبي الله –صلى الله عليه وسلم: "**نعم، فمن أين يكون الشبه؟ إن ماء الرجل غليظ أبيض، وماء المرأة رقيق أصفر، فمن أيهما علا أو سبق يكون منه الشبه**(٢).

وجه الدلالة: أن النبي –صلى الله عليه وسلم– أشار إلى السبب في حصول جنس الجنين، وهذا وإن كان على سبيل الإخبار إلا أنه يعطي أمارات ظاهرة لمن أراد جنسًا معينًا، فإن استطاع أن يجعل منيه يغلب مني زوجته رزق ذكرًا، وإن استطاع أن يجعل مني زوجته يغلب منيه رزق أنثى، فيباح السعي لتحقيق سبب الحصول على جنس معين؛ إذ لم يقترن بهذه النصوص ما يدل على منعها أو حظرها(٣).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها.

(٣) انظر: اختيار جنس المولود وتحديده قبل تخلقه (دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة)، د. عباس الباز ٨٧٥/٢، اختيار جنس الجنين، د. عبد الرشيد قاسم، ص٧٦–٧٧.

ونوقش من وجهين:

١. أن ما ذكره النبي –صلى الله عليه وسلم– يحدث في الجماع بإرادة الله دون تدخل من أحد، وهذا مخالف لما يجري في الطرق المخبرية، ففيه إخراج للنطف، واختيار لنوع منها(١).

٢. " أن حديث أم سليم وارد في بيان الشبه، وهذا لا صله له بتحديد جنس الجنين"(٢).

الدليل الرابع: حديث جابر –رضي الله عنه– قال: "**كنا نعزل على عهد النبي – صلى الله عليه وسلم– والقرآن ينزل**"(٣).

وفي رواية: "**فبلغ ذلك نبي الله –صلى الله عليه وسلم، فلم ينهنا**"(٤).

وجه الدلالة: دل الحديث على إباحة العزل، وهو إلقاء النطفة خارج الفرج في نهاية الجماع، وهو منع لإنجاب الولد، فإذا أبيح منع الإنجاب من أصله أبيح منع الحمل بنوع منه، فيكون تحديد جنس الحمل ومنع الجنس الآخر عند بداية التلقيح مباحًا كذلك(٥).

ونوقش من وجهين:

١. أن إلحاق تحديد جنس الجنين بالعزل في الإباحة غير مسلم؛ لأن العزل يجري بين الزوجين بالطريق الطبيعي دون تدخل أحد، بخلاف الطرق المخبرية التي

---

(١) انظر: أحكام الهندسة الوراثية، د. سعد الشويرخ ص٢٢١.

(٢) أحكام الهندسة الوراثية، د. سعد الشويرخ ص٢٢١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب النكاح، باب العزل، رقم الحديث (٥٢٠٨).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب النكاح، باب حكم العزل، رقم الحديث (٣٥٦١).

(٥) انظر: اختيار جنس الجنين د. عبد الرشيد قاسم ص٧٩، فقه القضايا الطبية المعاصرة د. المحمدي ص٥٦١.

تستلزم تدخل الأطباء، ويلابس ذلك ما يلابسه من محاذير، ويجعله عرضه للأخطاء المحتملة، فهو قياس مع الفارق[١].

٢. أن العزل مختلف في حكمه عند أهل العلم بين مانع ومبيح، فهو قياس على مختلف فيه، ومن شروط صحة القياس الاتفاق على حكم الأصل[٢].

الدليل الخامس: قياس السعي في تحديد جنس الجنين على معالجة العقم الذي يمكن معالجته؛ فإن لا خلاف بين أهل العلم في جواز السعي في معالجة العقم مع كونها سعيًا في إيجاد الحمل، وأخذًا لأسباب حصوله، وليس فيه معارضة لقول الله -تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾[٣]، فجواز أخذ أسباب تحديد جنس الجنين من باب أولى؛ لأنه عمل بالأسباب الممكنة لإدراك صفة في الجنين، وهو أسهل من أخذ أسباب الإيجاد والتكوين[٤].

الدليل السادس: أن الأصل في الأشياء الإباحة والحل حتى يقوم دليل المنع والحظر، وليس لدى من قال بمنع العمل على تحديد جنس الجنين دليل يستند إليه؛ فيبقى الأصل محفوظًا مستصحبًا[٥].

الترجيح:

الراجح – والله أعلم– هو القول الثاني، وهو جواز السعي في تحديد جنس الجنين بالطرق الطبية المخبرية؛ وذلك لما يلي:

---

(١) انظر: تحديد جنس الجنين د. أبو البصل ٣٩٠/٣ (أبحاث المجمع الفقهي د١٨)، أحكام الهندسة الوراثية د. سعد الشويرخ ص٢٢٣.

(٢) انظر: اختيار جنس الجنين د. عبد الرشيد قاسم ص٧٩، وانظر الخلاف في حكم العزل في: بدائع الصنائع للكاساني ٦١٤/٣، مواهب الجليل للحطاب ١٣٣/٥، روضة الطالبين للنووي ٢٠٥/٧، كشاف القناع للبهوتي ١٨٩/٥، المغني لابن قدامة ١٣٢/٨.

(٣) سورة الشورى ، آية ٥٠.

(٤) انظر: رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين ، د. خالد المصلح، ص١١.

(٥) انظر: المصدر السابق، ص٧.

١. قوة أدلتهم، ومناقشة أدلة القائلين بعدم الجواز.
٢. أنه لا يوجد دليل صريح على التحريم؛ فيبقى على الأصل، وهو الإباحة.
٣. أن الحاجة قد تدعو للسعي لاختيار جنس الجنين، فتقَّدر هذه الحاجة بقدرها، وتأخذ حكم الجواز.
٤. أن المحاذير التي ذكرها أصحاب القول الأول الذي ذهب إلى التحريم يمكن تجبنها بالاحتياطات اللازمة للنطف، وعدم كشف العورة إلا بقدر الحاجة، وأن تكون العمليات على يد الأطباء الأمناء الثقات.

ضوابط السعي لتحديد جنس الجنين:

وإن كان الترجيح للقول بجواز السعي لتحديد جنس الجنين فإنه يجب مراعاة ضوابط مهمة لتجنب مفاسد السعي لتحديد جنس الجنين، يمكن إجمالها فيما يلي:

١. ألا تكون عملية تحديد جنس الجنين قانونًا ملزمًا، وسياسة عامة، وقصر الجواز على تحقيق الرغبات الخاصة للأزواج في اختيار جنس الجنين[١].
٢. قصر عملية تحديد جنس الجنين بما إذا دعت إليه الحاجة، أما في حال عدمها فترك الأمر على طبيعته دون تدخل هو المسلك القويم، فقد أثبتت إمكانية تحديد جنس الجنين الفعالية في حل كثير من المشكلات الاجتماعية والطبية، كتحقيق رغبة الزوجين في إنجاب مولود من جنس معين، بعدما أنجبوا لمرات عدة من الجنس الآخر، كما أنها أثبتت فعالية في التقليل من احتمالات الإصابة بالأمراض الوراثية التي تنتقل إلى أحد الجنسين، ومن وسائل ضبط الاستعمال الراشد لهذه العملية ما تطبقه بعض الدول التي تأذن بإجراء عملية تحديد جنس الجنين من قيود صارمة على المراكز الطبية والمستشفيات المختصة في إجراء هذا النوع من العمليات. فعلى سبيل المثال

(١) دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة ٢/٨٨٠.

في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل طلبات تحديد الجنس إلا من أسر لديها أطفال من الجنس الآخر، أو في حالة الأمراض الوراثية[١].

٣. اتخاذ الضمانات اللازمة والتدابير الصارمة لمنع أي احتمال لاختلاط المياه المفضي إلى اختلاط الأنساب[٢].

٤. التأكيد على حفظ العورات وصيانتها من الهتك، وذلك من خلال قصر الكشف على موضع الحاجة قدرًا وزمانًا، وأن يكون من الموافق في الجنس؛ درءا للفتنة، ومنعًا لأسبابها[٣].

٥. الإيمان التام بأن ما يفعله الإنسان إنما هو من بذل الأسباب الذي لا ينافي التوكل على الله، وأن كل شيء بأمر الله ومشيئته، ولن تحصل نتيجة هذه الأسباب إلا بتقدير الحكيم الخبير –سبحانه.

(١) دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة ٨٨٠/٢، وموقع د. نجيب ليوس، https://www.layyous.com

(٢) رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين د. خالد المصلح ص٢١.

(٣) المصدر السابق.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله حمدًا يوازي نعمه، الحمد لله حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي، وله الحمد بعد الرضا.

في ختام هذا البحث تبرز **أهم النتائج** فيه، وهي:

أولًا: أن الأولى في نظر الباحث أن يكون تسمية البحث بحكم السعي لتحديد جنس الجنين، لا في النتيجة المترتبة على السعي؛ لما سبق بيانه.

ثانيًا: أنه لا خلاف في جواز السعي لتحديد جنس الجنين بالطرق الطبيعية القائمة على أساس علمي، مثل اتباع أنظمة غذائية معينة، واستعمال الغسول المهبلي، وتوقيت الجماع.

ثالثًا: أن الطرق القائمة على ادعاء علم الغيب –مثل التقويم الصيني– ظاهرة البطلان.

رابعًا: جواز السعي لتحديد جنس الجنين بالطرق الطبية المخبرية بضوابط.

وقد انتهى الباحث إلى التوصيات التالية:

أولًا: أن المجامع الفقهية قد تناولت هذا الموضوع بالبحث كالمجمع الفقهي الإسلامي وغيره، وهي جهود مشكورة ومباركة، إلا أن الموضوعات الطبية تتجدد غالبًا، وتتطور في طرقها، فيوصي الباحث بأن يتجدد بحث هذا الموضوع؛ لمواكبة ما يكون فيه من تطورات طبية.

ثانيًا: يوصي الباحث بتوعية الساعين لتحديد جنس الجنين بالتعلق بالله وسؤاله الخيرة فيما يطلبون، وعدم التعلق بالأسباب ونسيان المسبب –سبحانه، كما يوصي الباحث بحث الأطباء على إرشاد مراجعيهم لهذا المعنى الجليل.

ثالثًا: يوصي الباحث بعدم التوسع في السعي لتحديد جنس الجنين بالطرق الطبية المخبرية، وأن تكون للحاجة التي تقدر بقدرها، مع أخذ الاحتياطات الطبية اللازمة.

أسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذا البحث، وأن يجعله من الباقيات الصالحات، وأن يغفر ما فيه من النقص والخلل، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

١- **أحكام الهندسة الوراثية**، الشويرخ، د. سعد بن عبد العزيز، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢- **اختيار جنس الجنين دراسة فقهية طبية**، د. عبد الرشيد قاسم، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٤هـ.

٣- **اختيار جنس الجنين**، البار، د.محمد بن علي، بحوث الدورة الثامنة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي، المجلد الثالث،ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٤- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، الكاساني، أبو بكر بن مسعود، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥- **تحديد جنس الجنين** ، اليابس، د. هيلة بنت عبد الرحمن، موقع الألوكة.

٦- **تحديد جنس الجنين**، أبو البصل، د. عبد الناصر بن موسى، بحوث الدورة الثامنة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي، المجلد الثاث، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٧- **تحديد جنس الجنين**، باسلامة، د. عبد الله حسين، بحوث الدورة الثامنة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي، المجلد الثالث، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٨- **تحديد جنس الجنين**، د. نجم عبد الواحد، بحوث الدورة الثامنة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي، المجلد الثالث، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٩- **حكم اختيار جنس الجنين في الشريعة**، الميمان، د. ناصر بن عبد الله، بحوث الدورة الثامنة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي، المجلد الثالث، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٠- **الخطأ العقدي في مجال استخدام الهندسة الوراثية**، د. عبد الله النجار، بحوث مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

١١- **دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة**، أ.د.محمد دعثمان شبير، د. عبد الناصر أبو البصل، د. عارف علي، د. عباس الباز، دار النفائس.
١٢- **روضة الطالبين**، النووي، يحيى بن شرف، ط١، المكتب الإسلامي،١٤١٢ / ١٩٩١.
١٣- **رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين** ، المصلح، د. خالد بن عبد الله، كتاب الالكتروني، موقع د. خالد المصلح.
١٤- **صحيح البخاري**، البخاري، محمد بن إسماعيل، دار ابن كثير، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
١٥- **صحيح مسلم**، النيسابوري، مسلم بن الحجاج، دار الفكر ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
١٦- **فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية.**
١٧- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، دار المعرفة، بيروت.
١٨- **فقه القضايا الطبية المعاصرة**، المحمدي، أ.د. علي بن يوسف، و أ.د. علي محي الدين القرداغي، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
١٩- **القاموس المحيط**، الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٢٠- **قصة الحضارة**، ديورانت، ول وايريل، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع.
٢١- **كشاف القناع**، البهوتي، منصور بن يونس، دار عالم الكتب.
٢٢- **كيف تختار جنس مولودك** القادم، د.محمد الحناوي، www.scribd.com.
٢٣- **كيف تختار جنس مولودك؟**، د. لاندروم شيتلس، و د.دافيد، دار الرفاعي، الرياض، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٢٤- **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن منظور ، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ.

٢٥- **مختار الصحاح**، محمد بن أبي بكر الرازي، بيروت، الدار النموذجية، ط٥، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٦- **المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإ**سلامية، النتشة، محمد بن عبد الجواد، مجلة الحكمة، ٢٠٠١م.

٢٧- **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، ابن قدامة، عبدالله بن أحمد، د.ط، بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٠٥هـ.

٢٨- **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل**، الحطاب، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن الطرابلسي المغربي، تحقيق: زكريا عميرات، د.ط، بيروت، دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ.

٢٩- **موقع الألوكة على الشبكة العنكبوتية.**

٣٠- **موقع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء على الشبكة العنكب**وتية.

٣١- **موقع منظمة الصحة العالمية على الشبكة العنكبوتية.**

٣٢- **هل تستطيع اختيار جنس مولودك؟**، كمال، د. خالد بكر، دار الزمان للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٣٣- **الوراثة والإنسان (أساسيات الوراثة البشرية والطبية)**، الربيعي، د.محمد علي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.